الصلاة المعادة كالجمعة اذ لا تصح فرادى فلا بد من نية الامامة
فيها فان اخطأ الامام في غير الجمعة وما الحق بها في تعيين

قوله تابعه بالرفع صفة لتعيين
اى اخطأ تعيين ما موم كما كتبه

تابعه الذي نوى الامامة به لم يضر لان غلطه في النية لا يزيد
على تركها اما اذا نوى ذلك في الجمعة او ما الحق بها فانه يضر لان

ما يجب التعرض له يضر الخطأ فيه الثاني من شروط الاقتداء عدم
تقدم المأموم على امامه في المكان فان تقدم عليه في اثنا صلاته
بطلت او عند التحرم لم تنعقد كالتقدم بتكبيرة الاحرام قياسا
للمكان على الزمان نعم يستثنى من ذلك صلاة شدة الخوف كما
سيأتي فان الجماعة فيها افضل من الانفراد وان تقدم بعضهم
على بعض ولو بشبر هل هو متقدم او لا كان كان في ظلمة صحت
صلاته مطلقا لان الاصل عدم المفسد كما في نقله النووي في
وقتاوية عن النص ولا تضر مساوات المأموم لامامه والا عتبا
في التقدم وغيره للقيام بالعقب وهو موخر القدم لا الكعب فلو
تساويا في العقب وتقدمت اصابع المأموم لم يضر نعم ان

قوله بالعقب عاصل ما
ذكره الامام عشرون
ضوجيه ان للامام
اصوال الاول اما ما
قال المصرح به بالعقب
واما ما اطلق فيه
بالكعب واما مستلقيا
لعجزه بالله اسبي
وما تقدم
والعبرة كونه مصلوبا
بالكعب في الكتوف
بلبسه الاعادة
فيه بالكتوف
فيه بالكتوف
فيه بالكتوف

كان اعتماده على رؤس الاصابع ضر كما بحثه الاسنوي ولو تقدم
عقبه وتاخرت اصابعه ضر نسبة لو اعتمد على احدي المأمومين
رجليه واعتمد عليهما لم يضر كما في فتاوي البغوي رحمه الله
تعالى والاعتبار للقاعد بالالية كما افتى به البغوي اي ولو في
التشهد اما في حال السجود فيظهر ان يكون المعتبر بروس
الاصابع ويشمل ذلك الراكب وهو الظاهر وما قيل من ان
الاقرب فيه الاعتبار بما اعتبروا به في المسابقة بقيد في المصلح
في المستلقي بالراس وهو احد وجهين يظهر اعتماده
في القطوعة رجله بما اعتمد عليه وفي المصلوب بالكتف ويسن
لامامه ان يقف حال كونه مستقبل القبلة عند الكعبة وان يستدبر المأموم من
له ضعف حالة الامام اه ع ب

حولها

حولها ولا يضر كونهم اقرب اليها في غير جهة الامام منه اليها
في جهته كما لو وقفا في الكعبة واختلفا جهة ولو وقف الامام
فيها والمأموم خارجها جاز وله التوجه الى اي جهة شاء ولو وقفا
بالعكس جاز له ايضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة التي
توجه اليها الامام لتقدمه عليه ويسن ان يقف الذكر ولو
صبيا عن يمين الامام وان تأخر عنه قليلا للاتباع واستمالا

ولو صلى امام بالنساء
معهم خلفهم شويهر

فرع لا يكره للادب فان جاء ذكر اخر احرم عن يساره ثم يتقدم الامام او
يتاخران في قيام وهو افضل هذا اذا امكن كل من التقدم
والتاخر والا فعل الممكن وان يصطف ذكران خلفه كامرأة

اي كما ان المرأة
تقف خلفه او عن يمينه

فالاكثر وان يقف خلفه رجال لفضلهم فصبيان لكن محله اذا
استوعب الرجال الصف والاكمل بهما او ببعضهم خناثا
لاحتمال ذكورتهم فنساء وذلك للاتباع وان تقف امامهن
وسطهن فلو امهن غير المرأة قدم عليهن وكالمرأة عراة

فرع لو صلى امام بالنساء
عراة بصوابي ضوء وكره للمأموم انفراده عن صف من جنسه

وقع لا يجوز انتاصف قبل
تمام الاول شويهر

بل يدخل الصف اذا وجد سعة وله ان يجر الصف الذي
يليه فما فوقه اليها لتقصيرهم بتركها ولا يفيد خرق الصفوف
بصفين كما زعمه بعضهم وانما يفيد به تخطي الرقاب الاتي
في الجمعة فان لم يجد سعة احرم ثم بعد احرامه جر اليه شخصا
من الصف ليصطف معه وسن لمجروره مساعدته ويجوز
للمصلي المتوضي ان يأتم بالمتيمم الذي لا اعادة عليه
وعاسح الخف ويجوز للقاعد ان يقتدي بالقاعد والمضطجع
لانه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا وابو بكر
والناس قياما وان يأتم العدل بالفاسق ولكن تكره خلفه
وانما صحت لما روي البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما كان
يصلي خلف الحجاج قال الشافعي رحمه الله تعالى وكفى به فاسقا